الأمم المتحدة

A/71/340

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٤٩ من جدول الأعمال المؤقَّت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٧٠/٨٤ بشأن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية، أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة بناء على ذلك الطلب.

٢ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، وجّه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل، نبههم فيها إلى مسؤوليات الإبلاغ المسندة إليه بموجب القرارات من ٧٠/٨٣ إلى ٧٠/٨٦، وطلب إليهم إخطاره بأي خطوات تكون حكوماتهم قد اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها، تنفيذا للأحكام ذات الصلة من القرارات المذكورة.

* A/71/150.

250816 190816 16-14220 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، ردت البعثة الدائمة لإسرائيل على النحو التالي:

تهدي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تشير إلى مذكرته المتعلقة بالقرارات من ٨٣/٧٠ إلى ٨٦/٧٠ التي اتخذتها الجمعية العامة يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في دورتها السبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى“.

ورغم الدعم الذي تقدمه إسرائيل باستمرار للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فقد قررت التصويت ضد القرارات من ٨٣/٧٠ إلى ٨٦/٧٠. ولا تزال إسرائيل قلقة من الدوافع السياسية التي تقف وراء القرارات المذكورة آنفا، وهي منزعجة من كونها تعبّر عن وجهة نظر جهة واحدة لا تعكس الحقيقة على أرض الواقع.

ونتيجة للطابع السياسي لهذه القرارات، أخذت الأونروا على عاتقها مهمة الترويج للرواية الفلسطينية، واستخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية في أغراض المناصرة. والواقع أنه لا يوجد نقص في المنظمات المناصرة للقضية الفلسطينية، وإسرائيل تعترض بشدة على سوء استخدام الوكالة السافر للأموال التي يتبرع بها المجتمع الدولي من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين.

وتدعم إسرائيل توحيد القرارات المتعلقة بالأونروا وتخليصها من كل العبارات السياسية الدخيلة. هذا، وتحث إسرائيل الأمين العام والوكالة على النظر، مع الأطراف المعنية، في طرق يمكن بها للأمم المتحدة تحسين الكيفية التي تعزز بها رفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تدعم إسرائيل بقوة تطبيق مبادئ موحدة تسترشد بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين في أماكن أخرى، على الوضع الفلسطيني. وينبغي تحديداً أن تكون ولاية الوكالة متّسقة مع سياسة الأمم المتحدة الموحدة بشأن اللاجئين. كما ينبغي أن تشمل ولاية الوكالة العمل بنشاط على تعزيز أهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع بشأن إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محلياً في السياق الفلسطيني.

وفي حين أن أعداد اللاجئين الآخرين الذين لا تشملهم ولاية الوكالة تتناقص تدريجيا بالتوازي مع إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، يتزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين بمعدل هائل (فقد ارتفع عددهم من ٠٠٠ ٧٠٠ في عام ١٩٤٩ إلى ٤,٢ ملايين في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٥,٢ ملايين في عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن يبلغ عددهم ٦,٢ ملايين في عام ٢٠٢٠). وعلى ما يبدو، لا تطمح الوكالة، كمنظمة، إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتأهيلهم، بل تكتفي ”بتجميد“ الوضع القائم وإدامته. وتكرّس طبيعة الدوافع السياسية للقرارات من ٨٣/٧٠ إلى ٨٦/٧٠ هذه الخطة.

ويعتمد اللاجئون الفلسطينيون (وقد دخلوا الآن جيلهم الرابع) على المعونات والأموال الدولية من أجل صحتهم وتعليمهم ورزقهم. إن السعي إلى إدامة القضية السياسية على حساب الاحتياجات الإنسانية للاجئين، الذي تعكسه القرارات، يتجلى أيضا على أرض الواقع: ومن بين الأمثلة الواضحة على ذلك إحجام السلطة الفلسطينية عن تحمل مسؤولية توفير الخدمات للاجئين حتى في المناطق الخاضعة لسيطرتها التامة، وهي تصر على أن ذلك الأمر يخص الأونروا ”حصرا“.

وإسرائيل، رغم التهديدات الخطيرة والمستمرة المحدقة بأمنها، لا تدّخر جهدا لتهيئة ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية والتعاون، فقد وافقت على عدد كبير من مشاريع الوكالة وسهّلت وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالة إلى الفلسطينيين المستفيدين منها.

وعلاوة على ذلك، ورغم التهديدات التي تطال أمن إسرائيل، فهي تعمل بنشاط على دعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة. وقد كثّفت إسرائيل تعاونها مع المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية لتيسير تطوير البنية التحتية وتنمية الاقتصاد على نحو مستدام في غزة، من أجل تلبية احتياجات السكان المدنيين، القصيرة منها والطويلة الأجل على السواء. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نُقِل أكثر من ٥ ملايين طن من مواد البناء إلى غزة، تتضمن ٠٠٠ ٨٧٢ طن من الإسمنت و ٠٠٠ ١٥٧ طن من الحديد.

وتمت الموافقة على إصلاح ما مجموعه ٠٠٠ ١٣٠ منزل تضررت جزئيا خلال عملية ”الجرف الصامد“. ومن بين هذه المنازل، اكتملت أشغال الترميم في أكثر من ٠٠٠ ٨٠ منزل، وتتواصل الأشغال حاليا في أكثر من ٠٠٠ ٢٠ منزل.

وانطلقت المرحلة الثانية من إعادة إعمار غزة، حيث تمت الموافقة على إعادة بناء حوالي ٠٠٠ ١٣ وحدة سكنية بالكامل، وقد تم شراء جميع مواد البناء اللازمة لبداية الأشغال في أكثر من ٠٠٥ ٢ وحدة من هذه الوحدات السكنية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على تنفيذ ٧٩٠ مشروعا عاما من بينها طرق ومدارس وعيادات ومساجد؛ وقد اكتمل ١٢٤ مشروعا من هذه المشاريع.

وفي إطار الجهود الإنسانية، وبالتوازي مع الزيادة في عبور السلع التجارية، ارتفع عدد الأشخاص الذين اجتازوا معبر إيريتز في عام ٢٠١٥. ودخل إلى إسرائيل أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ عابر من بينهم مرضى يمرّون لتلقي العلاج في إسرائيل، وطلاب، ومصلين يذهبون لصلاة الجمعة في المسجد الأقصى، وأفراد أسر السجناء يذهبون للزيارات، وسجّل عدد رجال الأعمال الذين يحملون تصاريح دخول يومية زيادة قدرها ٠٠٠ ٥ رجل. ويجري كل هذا في حين أُغلق معبر رفح المصري خلال معظم السنة، بسبب استمرار السلطة الفلسطينية في رفض تحمل مسؤولياتها المتعلقة بالمعابر.

وقد اتخذت إسرائيل هذه التدابير، وغيرها كثير، رغم ما تشكله من مخاطر أمنية كبرى. وقامت حماس، وهي منظمة إرهابية باعتراف دولي، بتحويل وجهة كميات هائلة من مواد المعونة والبضائع المستوردة لاستخدامها في بنيتها التحتية الإرهابية. فعلى سبيل المثال، حوّلت حماس وجهة مواد بناء تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات لبناء الأنفاق عبر الحدود، وقد استُخدمت هذه الأنفاق في الهجوم على إسرائيل خلال نزاع صيف عام ٢٠١٤. وتواصل حماس بذل جهودها الرامية إلى إعادة التسلّح، ولتعزيز ترسانتها من الصواريخ، وإقامة بنيتها التحتية تأهُّبًا لتنفيذ هجمات مستقبلية ضد إسرائيل.

ولا يمكن القبول باستخدام موارد كان الهدف منها تحسين معيشة سكان غزة بدلا من ذلك للقيام بأنشطة إرهابية تهدف إلى إلحاق أضرار بمواطني إسرائيل. ثم إن إسرائيل تدعم تماما الجهود الإنسانية للأمم المتحدة ولوكالات المعونة الأخرى، ولكنها تشدد على أهمية ضمان عدم استغلال وإساءة استخدام هذه الأنشطة من قِبل منظمات إرهابية.

وبينما تواصل إسرائيل جاهدة المساعدة على إعادة إعمار غزة، تعرقل هذه الجهود قوى خارجية. والتأخير في إعادة الإعمار ناتج في معظمه عن أعمال حماس، التي تسيطر بحكم الواقع على غزة، وبسبب نزاعها مع السلطة الفلسطينية. فعلى

سبيل المثال، ترفض حماس السماح للسلطة الفلسطينية بتحمل المسؤولية الأمنية والمدنية عن الجانب الفلسطيني من معابر غزة الحدودية مع إسرائيل ومصر. أما السلطة الفلسطينية، فهي ترغب، من جهتها، في إضعاف نظام حماس، ويبدو أن هذا المسعى يؤثر على وتيرة إنجاز أعمال إعادة الإعمار وعلى نطاقها.

وكما أشار إلى ذلك التقرير الأخير للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، يعرقل استمرار سيطرة منظمة حماس الإرهابية على غزة عمليةَ إعادة إعمار غزة. وينبغي التشديد على أنه يجب على أي حكومة فلسطينية مقبلة أن تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية الدولية: يجب عليها أن تنبذ العنف وتعترف بإسرائيل وتتقيد بالاتفاقات السابقة. ويجب أن يتوقف التحريض الفلسطيني على الإرهاب.

٤ - أما فيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٨٤، فقد تلقّى الأمين العام من المفوض العام للأونروا المعلومات المتاحة لديه بشأن عودة اللاجئين المسجّلين لدى الوكالة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقا لما أُشير إليه في تقارير سابقة عن هذا الموضوع، لا تشارك الأونروا في أي ترتيبات لعودة اللاجئين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلومات الوكالة إلى الطلبات المقدَّمة من اللاجئين المسجَّلين العائدين لتحويل سجلات قيدهم لدى الأونروا من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان إلى المناطق التي عادوا إليها. وليس لدى الوكالة بالضرورة علم بعودة أي لاجئين مسجَّلين لم يطلبوا تحويل سجلات قيدهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فقد عاد، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، ٣١٥ لاجئا إلى الضفة الغربية و ١٨١ لاجئا إلى قطاع غزة، من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء ربما لم يترحوا في عام ١٩٦٧ بل في أعوام سابقة أو لاحقة أو قد يكونون أفراداً من أسرة لاجئ مسجل نازح. وهكذا، وإذا أخذت في الحسبان التقديرات الواردة في الفقرة ٣ من التقرير السابق عن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية (A/70/308)، فإن عدد النازحين المسجلين بصفتهم لاجئين والذين تعلم الوكالة أنهم عادوا إلى الأرض المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ قد بلغ ٦٠٦ ٣٦ نازحين. ولا تستطيع الأونروا تقدير العدد الكلي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ إلا بسجلات اللاجئين المسجّلين والأشخاص المسجلين

الآخرين[1]، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذُكر أعلاه، وبخاصة ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين والأشخاص المسجلين الآخرين، قد لا تكون كاملة.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٨٤، يحيل الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/71/13) وإلى التقارير السابقة للمفوض العام للاطّلاع على البيانات المتعلقة بالمساعدة المستمرة التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.

---

(١) المقصود من ”الأشخاص المسجلين الآخرين“ هم الأشخاص الذين لم يستوفوا، في وقت التسجيل الأصلي، جميع معايير الوكالة ليُصنَّفوا على أنهم ”لاجئون فلسطينيون“، ولكنهم أثبتوا أنهم تكبدوا خسائر كبيرة و/أو عانوا من مشقات لأسباب تتعلق بالنزاع الذي دار في فلسطين في عام ١٩٤٨؛ وتشمل هذه الفئة أيضا الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر الأشخاص المسجلين الآخرين.